

Online Webinar



AAOIFI) FAS 49

"Financial Reporting for
Institutions Operating in
Hyperinflationary Economies"



Saturday,
19/09/2026



7:00 PM
(Khartoum Local Time)



Online through
google meet



Speaker

Dr. Mohamed Hassan Azrag

حاصل على ACCA, FCCA



يُمنح الحضور ساعات
تعليم مهني مستمر (CPE).

REGISTER NOW

معيار المحاسبة الإسلامي رقم 49
الصادر عن أيوفي هو معيار المحاسبة المالية رقم 49
بغفوان
"التقرير المالي للتضخم الجامح
في اقتصادات التضخم الجامح"

ما هو التضخم المفرط الجامح ؟

➤ يحدث التضخم المفرط عندما يتجاوز معدل التضخم في بلد ما 50% شهرياً، مما يؤدي إلى ارتفاعات جامحة في الأسعار وتُضعف القوة الشرائية وتزعزع استقرار الاقتصادات.

➤ ورغم ندرة حدوث هذه الظاهرة في الدول المتقدمة، إلا أن التجارب التاريخية في دول مثل يوغوسلافيا وزيمبابوي والمجر تُظهر كيف يمكن للزيادة المفرطة في المعروض النقدي والتضخم الناجم عن زيادة الطلب أن تؤدي إلى نشوب مثل هذه الأزمات.

➤ لذا، يُعد فهم هذه الآليات أمراً جوهرياً لحماية وضع الدولة المالي.

التضخم المفرط هو تضخم مرتفع جدًا وعادةً ما يكون متسارعًا بشدة. ويخفض بسرعة من القيمة الحقيقية للعملة المحلية، مع ارتفاع أسعار جميع السلع. ويتسبب ذلك في تقليل الناس من مدخراتهم في تلك العملة إلى أدنى حد مع لجوئهم عادةً إلى عملات أجنبية أكثر استقرارًا. الحل التقليدي هي ضبط فعلي لرأس المال واستبدال العملة (الدولة) لإيقاف التضخم المفرط قصير الأمد، لكن ثمة تكاليف اجتماعية واقتصادية كبرى لهذه السياسات. وعادةً ما يفاقم التطبيق غير الفعال لهذه الحلول من سوء الأوضاع. وتختار العديد من الحكومات أن تحاول حل مسائل بنيوية دون اللجوء لهذه الحلول، بهدف تخفيض التضخم ببطء والتقليل في الآن نفسه من التكلفة الاجتماعية لصدمات اقتصادية أخرى، إلا أنه بوسع هذا أن يفضي إلى فترة مطولة من تضخم مرتفع.

خلافًا للتضخم الزاحف، الذي يشهد ارتفاعًا بطيئًا في الأسعار ولا يمكن ملاحظته عمومًا إلا بدراسة أسعار السوق في السابق، فإن التضخم المفرط يشهد ارتفاعًا سريعًا ومتواصلًا في الأسعار الظاهرية والتكلفة الظاهرية للبضائع وفي المعروض النقدي. إلا أن مستوى السعر الإجمالي يرتفع بصورة نموذجية بوتيرة أعلى من المعروض النقدي مع محاولة الناس التخلص من العملة التي تتدهور قيمتها بأسرع وقت ممكن. ومع حدوث ذلك، يتناقص المخزون الفعلي من المال (أي كمية الأموال قيد التداول مقسمة على مستوى السعر) بصورة ملحوظة.

يرتبط التضخم المفرط عادةً

بضغط معين على ميزانية الحكومة، كفترة الحروب أو الفترة التي تليها

❖ والاضطرابات السياسية الاجتماعية

❖ وانهيار في العرض الإجمالي

❖ أو انهيار في أسعار الصادرات

❖ أو أزمات أخرى

تجعل من الصعب على الحكومة أن تجمع الإيرادات الضريبية.

ويمكن لانخفاض حاد في العائدات الضريبية الفعلية التي ترافقها حاجة قوية للحفاظ على إنفاق الحكومة، إلى جانب عدم القدرة على الاقتراض أو الإحجام عنه، أن يدخل البلاد في تضخم مفرط.

في عام 1956، ألف أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا فيليب كاغان كتابه *الديناميات النقدية للتضخم المفرط*، الذي يُعد بصورة إجمالية أول دراسة جادة للتضخم المفرط وآثاره (ولو أن كتاب سي بريشياني *توروني اقتصاد التضخم عن التضخم الألماني* قد نُشر باللغة الإيطالية في عام 1931). عرف كاغان في هذا العمل حلقة التضخم المفرط بأنها تبدأ في الشهر الذي يتجاوز فيه معدل التضخم الشهري 50%، وبأنها تنتهي حين ينخفض معدل التضخم الشهري إلى ما دون 50% ويبقى عند هذا الحد مدة عام على الأقل.

يتّبع الاقتصاديون عادةً وصف كاغان بأن التضخم المفرط يحدث حين يتجاوز معدل التضخم الشهري 50% (ويتراكم في ارتفاع سنوي حتى 12.874.63%، أو ارتفاع بعامل يصل إلى 129.7463).

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلًا حول قواعد المحاسبة في بيئة تضخمية مفرطة. ولا يضع قاعدة مطلقة حول متى يبدأ التضخم المفرط، إلا أنه يضع عوضًا عن ذلك قائمة من العوامل التي تشير إلى وجود تضخم مفرط:

- ❖ يفضل السكان إبقاء ثروتهم في أصول غير نقدية أو في عملة أجنبية مستقرة نسبيًا. تستثمر كميات النقد المحلي المدخرة فورًا للحفاظ على القوة الشرائية.
- ❖ ينظر السكان إلى الكميات النقدية لا بمصطلحات العملة المحلية بل بمصطلحات عملة أجنبية مستقرة نسبيًا. وقد توضع الأسعار بتلك العملة.
- ❖ تحدث عمليات الشراء والبيع الائتمانية بأسعار تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان، حتى لو كانت الفترة قصيرة.
- ❖ تُربط الأسعار والأجور ومعدلات الفائدة بمؤشر الأسعار.
- ❖ ويقرب معدل التضخم التراكمي خلال مدة 3 سنوات 100% أو يتجاوزها.

الأسباب

يظهر هذا النوع من التضخم بوضوح في البلدان التي تتسم باختلال في هيكلها الإنتاجية وفقدان التوازن والتناسب في معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية. وهذا النوع من التضخم غالباً ما يصيب البلدان النامية التي تضع خطاً تنموية طموحة لا تتناسب مع مواردها الاقتصادية والمالية، مما يضطرها إلى زيادة الإصدار النقدي والائتمان المصرفي لتشجيع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأسعار وتكلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى فإن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية لتلبية الحاجات الفردية المتنامية تسهم في ظهور التضخم الجامح الذي يتجلى بتزايد أو ارتفاع معدلاته بوتائر سريعة. وبسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وتنامي الإصدار النقدي بمعدلات تتجاوز معدلات نمو الإنتاج فإن القيمة الشرائية للنقود تتجه إلى الانخفاض بشكل جامح أحياناً مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة لفئات واسعة من المجتمع. مما يساعد في حدوث ذلك ضعف التنظيم النقابي وغياب قوانين الحماية الاجتماعية ضد البطالة والتهميش الاجتماعي.

التأثير والنتائج

نظراً لتراجع القوة الشرائية للقود على نحو خطير يتم تعديل فئات النقود المصدرة من خلال إضافة أصفار إضافية على كل ورقة جديدة تُطبع، فبدلاً من أن تحمل الورقة قيمة دولار مثلاً، تصبح 10 000 دولار، ثم 100 000 دولار، ثم مليون دولار، ثم بليون دولار، ثم 500 بليون دولار للورقة الواحدة، وهكذا. ويعاني الناس بصورة شديدة جداً في حالة وجود تضخم جامح، حيث يجدون مداخيلهم وثرواتهم التي تأخذ صورة نقدية تتراجع على نحو خطير في ظل الارتفاع الفلكي للأسعار، **ونتيجة لذلك تتدهور مستويات المعيشة للسكان بصورة مأساوية.**

يقل التضخم الجامح من فعالية الاقتصاد من خلال دفع الوكلاء بعيداً عن التعاملات المالية وقريباً من المقايضة. في الاقتصاد العادي، يتم الحصول على الفعالية الكبيرة من خلال استخدام المال في التبادلات. وخلال التضخم الجامح، يفضل الناس الدفع بالسلع من أجل تجنب ضريبة التضخم. في حال تم الدفع لهم باستخدام المال، فإنهم يقومون بإنفاقه بأسرع وقت ممكن. كما يقوم التضخم الجامح بإعادة تخصيص الثروة. حيث يقوم بنقل الثروة من الجمهور الذي يحتفظ بالمال إلى الحكومة التي تقوم بإصدار المال. كما يتسبب أيضاً بالربح للمقرضين على حساب المقرضين عندما يتم توقيع عقود القروض قبل أسوء مراحل التضخم. الأعمال التجارية التي تمتلك محلات المواد الخام والسلع تربح على حساب الجمهور أيضاً.

المجر 1945-1946

هذه الحالة هي أكبر حالات التضخم الجامح المسجلة في العالم في التاريخ الحديث حيث بلغ معدل التضخم الشهري في عام [1946](#) ما يعادل 10×4.19 (مرفوعة إلى اس 16) أو ما يعادل 207% يومياً، وقد كان أكبر قيمة اسمية لوحدة النقود التي أُصدرت هو 100 كوينتيليون، وهي أعلى قيمة لعملة من الناحية الاسمية أُصدرت في التاريخ. وللتغلب على الوضع أُصدرت عملة جديدة (ادوبينجوي) وكان معدل التحويل بين العملتين الجديدة والقديمة هو وحدة من العملة الجديدة تعادل 10×2 (مرفوعة إلى اس 21)، وهو ما كان يعني أن العملة القديمة لم يكن لها قيمة، لدرجة انها كانت تُلقى في الشارع دون أن تجد من يلتقطها لأن التقاطها يعني جمع المزيد من القمامة من الشارع إلى المنزل، لدرجة أن عمال القمامة كانوا يكنسون هذه العملة من بين ما يكنسون من قمامة في الشارع. ويرجع التضخم في [المجر](#) إلى [الحرب العالمية الثانية](#). عندما تسلمت حكومة جديدة زمام الأمور في البلاد في [1946](#) أُصدرت عملة جديدة وهي الفروينت وثُبت نظام الائتمان وتراجع معدل التضخم.

تشيلي 1973-1975

بلغ معدل التضخم الشهري في [تشيلي](#) في [أبريل 1974](#) حوالي 745% شهرياً. وقد ساعد الانقلاب الذي جلب الجنرال [أوغستو بينوشيه](#) برعاية [الولايات المتحدة](#) في التغلب على المشكلة، حيث بيعت الشركات المملوكة للحكومة واستبدلت العملة التشيلية ببيزو جديد، وأخذ معدل التضخم في التراجع.

الأرجنتين 1989

بلغ معدل التضخم السنوي في [الأرجنتين](#) 12 000 % في عام [1989](#)، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة البيزو الأرجنتيني بصورة كبيرة، حيث بلغت قيمة البيزو الواحد في [1992](#) ما يعادل 100 مليار بيزو من ذلك الذي كان يتم تداوله في [1983](#). وقد نشأ التضخم في الأرجنتين بسبب توقف عمليات الاستدانة الخارجية وهو ما دفع بالحكومة إلى تخفيض قيمة العملة للتعامل مع العجز في ميزان مدفوعاتها. نجحت الأرجنتين في التغلب على المشكلة من خلال تطبيق برنامج للاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي أسفر عن انخفاض معدلات التضخم.

نيكاراغوا 1987-1990

بلغ معدل التضخم السنوي في [نيكاراغوا](#) [1987](#) 30 000 %، وإزاء هذا التضخم الجامح اضطرت الحكومة إلى إصدار العملة بفئات عالية جداً، بلغت 100 مليون كوردوباس (اسم العملة) للورقة الواحدة. وقد نشأ التضخم بسبب الحرب الأهلية وتراجع الصادرات الزراعية للولايات المتحدة وقيام [الولايات المتحدة](#) بفرض حصار على نيكاراغوا. بعد انتهاء الصراع المسلح، بعد فوزها في انتخابات عام 1990، نفذت [فيوليتا تشامورو](#) إصلاحات اقتصادية أدت إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم الولايات المتحدة، مما ساعد على إنهاء التضخم الجامح.

بوليفيا 1985-1984

بلغ معدل التضخم السنوي في أغسطس 1985 في بوليفيا 60 000 %، ولم يكن التضخم الجامح في بوليفيا بسبب الحرب، وإنما بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة والتي أدت إلى انهيار صناعات التصدير في الدولة وارتفاع الديون الخارجية لبوليفيا، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى طباعة المزيد من النقود، وقد قامت حكومة الرئيس فيكتور باز ايسونورو بتغييرات في السياستين المالية والنقدية ووقف عمليات الطباعة للنقود الجديدة، وتوسيع نطاق الضرائب ورفع مستويات الأسعار للسلع التي يتم تقديمها من خلال القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى التخلص من التضخم الجامح.

الصين 1949-1948

بلغ أعلى معدل للتضخم الشهري في الصين في مايو 1949 حيث بلغ 2 178 % شهرياً، أي ما يعادل معدل تضخم يومي يساوي 11% وقد بلغت القيمة الاسمية لأكبر ورقة نقدية تمت طباعتها 6 مليارات يوان. وقد نشأ التضخم نتيجة قيام الحكومة بطباعة النقود لتمويل الحرب، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة اليوان على نحو خطير. في عام 1955 قامت الحكومة بتبني الرنمينبي كعملة جديدة، وبدأ التضخم في التراجع نتيجة لذلك، وقد بلغ معدل التبادل بين العملة الجديدة والعملة القديمة 1 رنمينبي لكل 10000 من العملة القديمة.

ألمانيا 1921-1923ب

بلغ معدل التضخم الشهري في أكتوبر 1923 حوالي 29 500 % شهرياً، وقد ترتب على ذلك تراجع معدل صرف المارك الألماني على نحو كبير، ففي ديسمبر 1923 بلغ معدل الصرف 2 تريليون مارك لكل دولار أمريكي. ومن المفارقات المثيرة للدهشة هي أنه في هذه الفترة لجأت الأسر الألمانية لحرق الأوراق النقدية في المدفأة بدلاً من الفحم للتدفئة، على أساس أن التدفئة من خلال حرق النقود كان أرخص من شراء الفحم واستخدامه في التدفئة. ويعزى التضخم إلى قيام الحكومة الألمانية بتمويل ديونها من خلال الاقتراض من السلطات النقدية بدلاً من فرض الضرائب على المواطنين، وقد قامت الحكومة الألمانية بعد ذلك بإنشاء بنك مركزي مستقل وادخلت عملة جديدة (الرنتمارك) الذي يمكن تحويله إلى سند ذو قيمة ذهبية، وتراجع التضخم نتيجة لذلك.

معيار المحاسبة الإسلامي رقم ٤٩ الصادر عن أيوفي هو معيار المحاسبة المالية
رقم 49 بعنوان "التقرير المالي للمؤسسات العاملة في اقتصادات التضخم
الجامح"

معلومات أساسية عن المعيار

➤ تاريخ الإصدار 19 :ديسمبر 2024.

➤ الجهة الصادرة :مجلس المحاسبة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات
المالية الإسلامية (أيوفي).

➤ تاريخ التطبيق :يُطبق على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير
2026، مع تشجيع التطبيق المبكر

أهداف المعيار ومضمونه

. يضع المبادئ الأساسية التي تحكم إعداد التقارير المالية للمؤسسات التي تطبق معايير أيوفي وتعمل في اقتصادات تعاني من التضخم المفرط أو الجامح.

. توفير إرشادات محاسبية واضحة **لإعداد القوائم المالية** للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في اقتصادات تشهد تضخماً جامحاً لضمان موثوقية الأرقام

. يُبين مبادئ إعداد وعرض القوائم المالية في ظل ظروف التضخم المرتفع للغاية.

. يأخذ بعين الاعتبار المبادئ والأحكام الشرعية والنماذج التشغيلية الفريدة للمؤسسات المالية الإسلامية عند معالجة آثار التضخم المالي .

. يراعي المعيار المتطلبات الشرعية ونموذج الأعمال الفريد للمؤسسات الإسلامية (مثل **حسابات الاستثمار**

وأصحاب شبه حقوق الملكية) عند معالجة التغيرات الكبيرة في القوة الشرائية للعملة.

➤ كيفية معالجة القوائم المالية

➤ إعادة صياغة الأرقام: تتطلب المعالجة تعديل بنود القوائم المالية التاريخية (غير النقدية) باستخدام رقم **قياسي لأسعار التضخم** يعكس القوة الشرائية الحالية للعملة في تاريخ القوائم المالية.

➤ البنود النقدية وغير النقدية: يتم التمييز بوضوح بين الأصول والالتزامات **النقدية** (التي تتأثر بقيمة العملة الاسمية) و**البنود غير النقدية** التي تُعاد صياغتها لتجنب **تضليل** مستخدمي القوائم.

➤ الشفافية وقابلية المقارنة: يسهم المعيار في تحسين جودة الإفصاح المالي والمقارنة بين الفترات المالية المختلفة للمؤسسة رغم اضطراب الاقتصاد المحلي.

كيفية تطبيق المعيار على بنود محددة

تُطبق معادلات إعادة الصياغة بناءً على طبيعة كل بند في القوائم المالية للمؤسسة المالية الإسلامية:

◆ البنود النقدية (Monetary Items)

- **البنود المشمولة:** النقدية والأرصدة لدى البنوك، التمويلات (مثل ذمم المrabحات، الاستصناع، والسلم بعد ثبوتها كديون نقدية)، والمطلوبات كالحسابات الجارية الجاهزة للتسديد بمبالغ محددة من العملة.
- **طريقة التطبيق:** لا تُعاد صياغتها؛ لأنها مُقيمة بالفعل بالقوة الشرائية الحالية في تاريخ الميزانية.
- **الأثر المحاسبي:** ينشأ عن الاحتفاظ بهذه البنود (موجودات ومطلوبات نقدية) ما يُعرف بـ "أرباح أو خسائر القوة الشرائية الصافية (Net Monetary Gain/Loss)، وتُدرج مباشرة في قائمة الدخل.

◆ البنود غير النقدية (Non-Monetary Items)

- **البنود المشمولة:** الأصول الثابتة، الاستثمارات العقارية، العقارات الاستثمارية، المخزون، والموجودات المشتراة لغرض أوعية التمويل (مثل أصول الإجارة).
- **طريقة التطبيق:** تُعاد صياغتها من تاريخ اقتنائها (أو تاريخ آخر إعادة تقييم) حتى تاريخ الميزانية العمومية باستخدام معادلة إعادة الصياغة الأساسية.
- **ملاحظة شرعية ومحاسبية:** إذا تجاوزت القيمة المعاد صياغتها للبند غير النقدي قيمته الاستردادية (أو القيمة العادلة)، يجب تخفيض البند إلى قيمته القابلة للاسترداد وفقاً لمتطلبات الحذر والتحوط الشاملة.

◆ بنود حقوق الملكية والأوعية الاستثمارية الإسلامية الفريدة

نظراً لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، يتعامل المعيار مع حسابات الاستثمار بصيغة خاصة:

- رأس المال والاحتياطيات: تُعاد صياغتها من **تاريخ المساهمة** أو **النشوء** باستخدام الرقم القياسي للأسعار.
- حسابات الاستثمار المطلقة / المقيدة (أوعية الاستثمار المشترك): تُعامل معاملة تعكس طبيعة المشاركة في الأرباح والخسائر، ويتم موازنة أثر التضخم على الموجودات التي تم تمويلها من هذه الحسابات لضمان التوزيع العادل للأرباح والخسائر بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

◆ قائمة الدخل (قائمة الإيرادات والمصروفات)

- طريقة التطبيق: تُعاد صياغة جميع بنود الإيرادات والمصروفات (مثل إيرادات التمويل والاستثمار، المصاريف العمومية والإدارية) بضرب المبالغ التاريخية في معامل التغير في الأرقام القياسية للأسعار من تاريخ تسجيل المعاملة إلى تاريخ نهاية الفترة المالية.

Overview

- IN1 This standard outlines the principles governing financial reporting, including accounting treatments, presentation of financial statements and necessary disclosures for institutions applying AAOIFI Financial Accounting Standards (FASs), operating within hyperinflationary economies. This standard is developed taking into account the applicable Shari'ah principles and rules, as well as, the unique business models of such institutions while stipulating appropriate principles of financial reporting.
- IN2 This standard also prescribes a definition of a hyperinflationary economy and provides guidance on as to how to determine whether an economy qualifies as hyperinflationary.

Objective of the standard

1. The objective of this standard is to establish the principles of financial reporting for the institutions applying AAOIFI Financial Accounting Standards (FASs) operating in hyperinflationary economies, duly considering the relevant Shari'ah principles and rules and their unique business models.

Scope

2. This standard is applicable to the institutions preparing financial statements in line with the requirements of AAOIFI FASs, whose functional currency is the currency of a hyperinflationary economy.
3. This standard shall also be applicable on consolidated financial statements of an institution to the extent of impacts relating to a subsidiary(ies) whose functional currency(ies) is the currency(ies) of a hyperinflationary economy(ies).

Pertinent factors for determination of a hyperinflationary economy

5. Determination of a hyperinflationary economy, in line with the definition provided in paragraph 4, is highly subjective, and hence cannot be performed by applying a fixed or predetermined criteria. Nevertheless, any or a combination of the following factors may lead to a conclusion that an economy is hyperinflationary:
- a. cumulative inflation rate over a three years' period has exceeded 100% or is approaching the same with an increasing trend;
 - b. benchmark / discount rates, wages and prices are linked to an index;
 - c. prevalent use of a stable foreign currency in place of functional currency;
 - d. prices are usually quoted in a stable foreign currency;
 - e. general population prefers to convert / keep monetary assets to / in a stable foreign currency; and / or
 - f. general population prefers to invest in non-monetary assets and keep minimal amounts of monetary assets.

Definitions

7. For the purpose of interpreting and applying this standard, the following short definitions are relevant:
- a. Fair value – is the price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date, and in the specific context of this standard and for the purpose of application of paragraphs 11-29, also includes deemed fair value as prescribed in this standard (see paragraphs 15-16);
 - b. Hyperinflationary economy – is as defined in paragraph 4;
 - c. Index – is the means of quantifying the periodic effect of weighted aggregate price, purchasing power and / or performance of economic resources. In the specific context of this standard, it is the means of quantifying the periodic effects of weighted aggregate loss of purchasing power of a currency against economic resources or against a (or basket of) stable foreign currency(ies);
 - d. Investment pool – is a virtual entity², at times a separate reporting entity, comprising distinct assets whose risks and rewards (wholly or proportionately) are attributable to the funding provided by respective quasi-equity investor(s) [Explanation: investment pool includes the general pool, as well as, other specific pools created by an institution.];

- e. Measuring units – are the units of currency, having a currently prevalent value at the end of the financial reporting period, or as indexed at a given point of time in line with the requirements of this standard;
- f. Monetary assets – in the specific context of this standard, are assets that are in the form of either:
 - i. cash;
 - ii. contractual right to receive cash or another monetary asset from another institution or entity; or
 - iii. contractual right to exchange a monetary asset with another institution or entity;
- g. Monetary liabilities – in the specific context of this standard, are the liabilities expected to be settled in determinable fixed amounts of money.